



الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
أمانة استشراف المستقبل والمتابعة



[إدارة استشراف المستقبل]

قسم: رصد المتغيرات الإقليمية والعالمية

سلسلة: أوراق مفاهيمية

التنمية الحضرية

Urban Development



- ديسمبر 2012 -

فريق العمل

إشراف :

إقبال ناصر الطليحي

د. محمد ماجد خشبة

لطيفه عبدالله العبدالله

مدير إدارة استشراف المستقبل

خبير - إدارة استشراف المستقبل

رئيس الفريق- باحث اجتماعي

الفريق البحثي :

نهى عبدالعزيز العرفج

ساره عماد البحوه

باحث اقتصادي

تحليل كمي

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات	التسلسل
4	مدخل	
أولاً : التنمية الحضرية : المفاهيم والسياق التاريخي – الأوضاع والخبرات العلمية والعربية		
5	التنمية الحضرية : المفاهيم والتعريفات ذات الصلة	1
9	خلفية تاريخية حول نشأة وتطور التنمية الحضرية- مع الإشارة إلى الوضع العالمي و العربي /الخليجي الراهن	2
13	خبرات علمية وعربية في مجال التنمية الحضرية	3
ثانياً : أضواء على الجهود والأدوار الرئيسية لدعم التنمية الحضرية في دولة الكويت		
17	الأدوار المحلية الرئيسية المعنية بالتنمية الحضرية، ودور المخطط الهيكلي وخطط التنمية	1
22	أدوار المنظمات العالمية والإقليمية في دعم التنمية الحضرية بدولة الكويت	2
24	المصادر	

مدخل

يكتسب التحضر والتنمية الحضرية اهتماما عالميا متزايدا عبر العقود الماضية، ويتأكد هذا الاهتمام في ضوء الحقائق العالمية المرتبطة بالتحضر والتنمية الحضرية في كافة دول العالم سواء النامية أو المتقدمة. فقد أشار تقرير حديث صادر عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن المدن في العالم (UN-HABITAT, State of ...,2012) إلى أن أكثر من نصف سكان العالم حاليا يعيشون في المناطق الحضرية بنسبة 52.1%. ويتوقع تقرير آخر أن تصل النسبة إلى 70% عام 2050 (Escwa,2010)، كما يتوقع أن يتركز معظم النمو السكاني عالميا خلال العقود الثلاثة القادمة في المناطق الحضرية، كما ستوضح الورقة.

وتتفق المنطقة العربية، مع الاتجاه الحضري المتزايد عبر العالم، ويزيد مستوى التحضر العربي عن المستوى العالمي حيث يصل إلى 56.0%، ويتوقع أن يصل إلى 68% عام 2050. كما تشهد [دولة الكويت] على وجه الخصوص واحدا من أعلى معدلات التحضر في العالم (98.4%) حسب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الأمم المتحدة، 2012).

من هنا فإن الاهتمام بالتنمية الحضرية يصبح أمرا واجبا من جانب المخطط ومتخذ القرار في دولة الكويت لارتباطها بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والقيمية والبيئية والسياسية من جهة، وارتباطها باستدامة عملية التنمية الشاملة في الدولة من جهة أخرى.

تتكون الورقة المفاهيمية من قسمين رئيسيين، يلقي **الأول** الضوء على مفاهيم التنمية الحضرية والسياق التاريخي والخبرات العالمية والعربية، ويركز **الثاني** على قضايا التنمية الحضرية بدولة الكويت .

أولاً : التنمية الحضرية : المفاهيم والسياق التاريخي – الأوضاع والخبرات العالمية والعربية :

سوف نتطرق في هذه الورقة، لأبرز المفاهيم والتعريفات ذات الصلة بالتنمية الحضرية، وسوف نعرض باختصار للنشأة والتطور التاريخي للتنمية الحضرية مع الإشارة إلى المنطقة العربية /الخليجية، ثم لأهم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية الحضرية.

1. التنمية الحضرية - المفاهيم والتعريفات ذات الصلة :

أ. التحضر /الحضرنة Urbanization - والنمو الحضري Urban Growth:

يشير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT,1994) إلى أن (التحضر) هو: عملية النمو في نصيب السكان الذين يسكنون في مناطق حضرية مقابل المناطق غير الحضرية. وهو مفهوم يختلف ، من وجهة البرنامج ، عن مفهوم (النمو الحضري) الذي يقصد به: النمو النسبي في سكان المناطق الحضرية ذاتها، أي الزيادة الصافية لسكان الحضر في المناطق الحضرية نفسها.

وتؤكد الموسوعة العالمية (ويكيبيديا) على مفهوم التحضر باعتباره النمو في سكان المناطق الحضرية مقابل غيرها نتيجة الهجرة الريفية إلى المدن وضواحيها، والارتباط بعمليات التحديث والتصنيع، والتطور الاقتصادي والاجتماعي. (ويكيبيديا، 2011) .

ب. التنمية الحضرية Urban Development - التنمية الحضرية المستدامة Sustainable Urban Development - والازدهار الحضري Urban Prosperity:

تعرف (حكيم، 2007) (التنمية الحضرية) على أنها : عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها، وتطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية. وتركز الباحثة على دور التنمية الحضرية كأداة للتغيير في المجتمعات، حيث ترى التنمية الحضرية نوع من التغيير الموجه الذي يعترى المدينة من خلال برامج تنموية مختلفة يتعاون في تنفيذها الشعب مع الحكومة. وتوضع تلك البرامج وتنفذ في إطار الإمكانيات المتاحة المادية والبشرية، وطبيعة المجتمع وثقافته وتاريخه. كما تؤكد على ترابط وتكامل برامج التنمية الحضرية مع جهود وبرامج التنمية الاجتماعية.

ويركز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على التنمية الحضرية كأداة ومدخل شامل ومتكامل للتغيير الحضري ، حيث يشير في نشرة حديثة (UN-HABITAT, Our 2012,...) إلى تركيز المنظمة على 7 محاور رئيسة للتنمية الحضرية والتغيير الحضري تشمل : القوانين والتشريعات والإدارة الحضرية الرشيدة، التخطيط والتصميم الحضري، الاقتصاد الحضري، الخدمات الحضرية الأساسية، الإسكان وتنمية الأحياء الفقيرة، ثم البحوث الحضرية وتنمية وتطوير القدرات.

أما (مفهوم التنمية الحضرية المستدامة) : فقد وجه الأنظار إليه مؤتمر قمة الأرض (ريو-1992) وعلى الأخص من خلال وثيقته الأساسية (اجندة 21- الفصل السابع)، ثم حدد مؤتمر العمران 21 في برلين عام 2000 تعريف التنمية الحضرية المستدامة (ريدة ومهنا، 2009) على النحو التالي: "تحسين نوعية الحياة في المدينة، ويتضمن ذلك فضلا عن الجانب الحضري الجانب البيئي، الثقافي، السياسي، المؤسسي، الاجتماعي، والاقتصادي دون ترك أعباء للأجيال القادمة، هذه الأعباء التي هي نتيجة استنزاف الموارد الرئيسية".

وفيما يتعلق بخصوصية الاستدامة الحضرية فإن الأمم المتحدة تركز على ستة مرتكزات في هذا الخصوص، تشمل(الأمم المتحدة،2005): المحافظة على والنهوض بنوعية الحياة، تطوير الاقتصادات الوطنية، ضمان المساواة الاجتماعية وبين الأجيال، المحافظة على والنهوض بالبيئة، إدارة الكوارث والتخفيف من نتائجها، ثم ضمان التوافق والمشاركة في اتخاذ القرارات ذات الصلة.

وبخصوص مفهوم (الازدهار الحضري) : فقد تمحور حوله التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن المدن في العالم (UN HABITAT, State of...,2012)، والذي تناول ازدهار المدن كمراكز حضارية محورية. وقد وصف التقرير (المدن المزدهرة Prosperous Cities-) بأنها المدن التي تحمل أو تحقق خمسة مقومات تشمل : الإنتاجية التي تحقق التنمية الاقتصادية وتولد الدخول وفرص العمل، ثم البنية التحتية المتكاملة لدعم الاقتصاد وتحسين حياة الأفراد. وثالثها هو جودة الحياة من خلال توفير خدمات التعليم والصحة والأمن والأمان والراحة، ورابعها هو المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة بما فيها كبح الفقر وتعزيز المشاركة المدنية والسياسية وتمكين المرأة. أما المقوم الخامس فهو الاستدامة البيئية التي تحقق حماية البيئة الحضرية والأصول الطبيعية وتخفيف الهدر والضغوط على الموارد الطبيعية.

ت. التخطيط الحضري - Urban Planning:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الأمم المتحدة ... ، 2009) (التخطيط الحضري) على أنه الجهد المجتمعي والجماعي لبناء تصورات ورؤى مستقبلية للمدن أو البلديات أو الأقاليم أو المناطق الحضرية، ومن ثم ترجمة تلك الرؤى إلى أولويات للاستثمار وإجراءات بيئية في تلك المدن أو المناطق. ويؤكد البرنامج على حقائق أساسية ترتبط بالتعريف في أكثر من وثيقة من إصداراته الأخيرة (برنامج الأمم المتحدة، 2009)، (UN- HABITAT, Urban....,2012) وهي:

- التركيز على الطبيعة الاستراتيجية للتخطيط الحضري، وهو الأمر الذي يتضمن التركيز على العناصر الأكثر تأثيراً في مستقبل المنطقة أو الإقليم على الأجل الطويل، وليس التركيز على الاعتبارات السياسية متوسطة الأجل فقط .
- التخطيط الحضري أداة لإحداث التغيير، حيث يساعد المعنيين في تحويل الرؤية الحضرية إلى حقيقة، واستخدام (المكان - Space) كمورد رئيس للتنمية، وتسخير كافة الموارد الأخرى ذات الصلة لتحقيق الأهداف المنشودة.
- التأكيد على مفهوم المشاركة في التخطيط الحضري، فهو ليس مسؤولية المخططين الحضريين المحترفين فقط ولكن مسؤولية جماعية ومجتمعية لأطراف ومجموعات أخرى اقتصادية واجتماعية وبيئية وغيرها (حكومية وغير حكومية). وهو الأمر الذي يتطلب النظر إلى التخطيط الحضري كنظام مجتمعي متكامل وليس مجرد مجموعة مهام يقوم بها مخططون حضريون .
- الارتباط بين التخطيط الحضري وبين الحوكمة الرشيدة، حيث يجب أن يرتبط التخطيط الحضري بسياسات وعمليات تنفيذية وإجرائية شاملة ومنضبطة في الدولة، وأن يرتبط أيضاً بقيم وأخلاقيات وممارسات جديدة وشفافة .

ث. التخطيط الإقليمي - Regional Planning:

يشير أحد الكتاب المتخصصين في التخطيط الإقليمي (صفوح خير، 2012) إلى أن (التخطيط الإقليمي) يعنى : "ذلك الأسلوب الذي يأخذ البعد المكاني لعملية التنمية في الاعتبار لإدابة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة ، وتطبيق أفضل الطرق العلمية لتحقيق أحسن استغلال للموارد الطبيعية والبشرية". ويضيف " أنه محاولة مدروسة للاستغلال الأكمل للموارد الطبيعية عن طريق التخصيص الإنتاجي الإقليمي بحسب المزايا الطبيعية لكل إقليم من أقاليم الدولة".

ويشير تقرير حديث (OECD,2011) إلى أن سياسات التنمية الإقليمية الجيدة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تعتمد على ثلاثة محاور : الكفاءة، الاستدامة البيئية والمساواة الإقليمية. وأن (النمو الأخضر) وتوفير فرص نمو متساوية لكل من المناطق الحضرية والريفية معا يمثل نموذج التنمية الإقليمية الجديد في تلك الدول. كما يؤكد التقرير على أن المناطق /الأقاليم الأعلى نموا في تلك البلدان هي الأقاليم الأكثر إسهاما في النمو الاقتصادي الكلي لكل دولة، حيث أن بعض المدن الكبرى الرئيسة والمناطق المحورية تسهم بحوالي ثلث النمو المتحقق في دول المنظمة.

ج. المرصد الحضري – Urban Observatory:

يشير موقع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (www.unhabitat.org) إلى أن [المرصد الحضري] يمثل شبكة من أصحاب المصلحة وذوى الصلة بالتنمية الحضرية مسئول عن إنتاج، وتحليل، ونشر البيانات ذات الصلة في شكل مؤشرات مفهومة يمكن الاعتماد عليها في ترتيب الأولويات الخاصة بالتنمية الحضرية المستدامة بهدف ترشيد صناعة السياسات الحضرية على كافة المستويات.

ويوضح المرصد الحضري لمدينة الرياض (المرصد، 2012)، والمعهد العربي لإنماء المدن (المعهد...، 2012) أن مفهوم المرصد الحضري يعنى: مركز متخصص يتأسس في صلب الهيكل التنظيمي لإدارة المدينة. ويقوم على عمليات جمع وتحليل البيانات والإحصاءات والمعلومات في مجالات التنمية الحضرية، وتشغيلها ومعالجتها بما يتوافق مع متطلبات القياس والمقارنة والنشر والحفظ والاسترجاع بخصوص مجالات تنمية المدينة بهدف تحسين ظروف الحياة لسكانها. ويدعم المرصد صناعات القرار المسئولين عن التنمية الحضرية في وضع السياسات ورسم الخطط التي تحقق أهداف تنمية المدينة وسكانها سواء تنمية العمران أو الاقتصاد أو الاجتماع أو البيئة، أي التنمية الحضرية الشاملة والمستدامة. والمرصد يركز على هدفين أساسيين هما : توفير المأوى اللائق للجميع، والتنمية الحضرية المستدامة.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن هناك عدة مستويات من المراصد الحضرية على المستوى الوطني National Observatory أو الإقليمي Regional Observatory أو المرصد الحضري المحلي Local Observatory على مستوى المدينة. ويعتبر [المرصد الحضري العالمي] للأمم المتحدة Global Urban Observatory-GUO بمثابة المؤسسة الأم لشبكة المراصد العالمية. ويعتبر المرصد الحضري المحلي لمدينة ما هو نقطة إرتكاز رئيسة ومهمة حيث يتم منه تغذية المرصد الوطني ثم العالمي.

2. خلفية تاريخية حول نشأة التنمية الحضرية – مع الإشارة إلى الوضع العالمي ، والعربي

/الخليجي الراهن :

نعرض فيما يلي بصورة موجزة للخلفية التاريخية حول نشأة التنمية الحضرية، وصولاً إلى تشخيص أبرز ملامح الوضع الحضري العالمي والعربي / الخليجي الراهن .

1/2. خلفية تاريخية - والواقع الحضري العالمي الراهن :

يمكن القول أن التحضر باعتباره عملية تدفق الأشخاص والموارد من المناطق الغير حضرية إلى المناطق الحضرية أو المدن، قد بدأ منذ العصور الأولى لوجود التجمعات البشرية، كما أنه مستمرة إلى وقتنا الحاضر، وفي تصاعد مستمر في العقود التالية كما سيعرض التقرير.

وتشير العديد من الكتابات (ويكيبيديا،2011) و(برنامج الأمم المتحدة،2012) إلى نشأة التنمية الحضرية قبل الميلاد عند مناطق الأنهار الكبرى، كالفرات ودجلة والنيل. حيث كانت مواطن بداية الحضارات العظيمة في العالم القديم. وكذلك على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، أو البحر الأحمر أو الخليج العربي. وهو الأمر الذي يرجع إلى وفرة إمدادات المياه ولخصوبة تلك المناطق وموقعها المتميز على طرق التجارة الرئيسية. وقد ساهمت منطقة الهلال الخصيب على سبيل المثال، على اعتبار أنها منطقة سهلية يحدها كل من نهري دجلة والفرات، في نشوء أولى الحضارات القديمة، كالسومرية، والأكدية، والهلنستية، والرومانية، والبارثية، والساسانية، تليها كل من الحضارتين المسيحية، والعربية الإسلامية.

ثم توسع نطاق القوة التجارية اليونانية لكي تشمل كلا من المناطق النائية الآسيوية ومصر. وتشكلت بعدها المدن اليونانية في تلك المناطق على يد الاسكندر الأكبر المقدوني (356-323 ق.م). وشكلت تلك المدن مراكز اقتصادية وثقافية، لذا يرى كثير من العلماء أن التنمية الحضرية أساسها يوناني المنشأ، تلاها عدة حضارات في النصف الثاني من القرن السابع الميلادي، حيث الفتوحات الإسلامية التي بلغت جميع الأراضي البيزنطية. كما استخدم الرومان القدماء نظام موحد لتخطيط المدن يراعى الجوانب العسكرية وتوفير الراحة في نفس الوقت. ومع بدايات القرن العشرين، بدأت مرحلة ما يعرف بالتحضر الصناعي الذي واكبته هجرات كبيرة من الريف إلى المدن للحصول على فرص عمل أوفر، ومستوى معيشي أفضل. وبدأ دور المدن الكبرى والصغرى

في كافة أنحاء العالم يتكرس بقوة، ويلعب أدوارا جوهرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والبيئية على السواء.

ويشير تقرير (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2002) الى أن التطور الحضري المشار اليه قد واكبه، خاصة في العقود الأخيرة، تطورا في غايات ومنهجيات ونظم التخطيط الحضري والتنمية الحضرية. فقد ركز إعلان الألفية على (تخفيض الفقر) باعتباره غاية حضرية، وركز على دور المدن في هذا الخصوص. ثم جاء (الموئل المناسب) ضمن مستهدفات القمة العالمية للتنمية المستدامة عام 2002. وشهدت السبعينيات والثمانينيات وما بعدها تحولات في مناهج التنمية الحضرية نحو التركيز على التخطيط الشامل والاستراتيجي، واللامركزية والإدارة الحضرية الرشيدة، بالإضافة إلى دعم المشاركة والتمكين والتركيز على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والاستدامة البيئية.

وبخصوص الوضع الحضري العالمي الراهن فإن الجدول رقم (1)، وبعض التقارير الحديثة تشير إلى الحقائق التالية :

- يعيش أكثر من نصف سكان العالم في مناطق حضرية: حيث يصل مستوى التحضر في العالم إلى حوالي 52.1% في عام 2011 كما يوضح الجدول رقم 1.

- أمريكا الشمالية الأكثر حضرية تليها أوروبا ثم الأوقيانوس فالوطن العربي: حيث تصل مستويات التحضر في تلك المناطق (حسب جدول رقم 1) إلى 82.2%، و72.9%، و70.7% وفق الحال عام 2011، وتصل إلى 56.0% في الوطن العربي عام 2010.

- أفريقيا وآسيا الأدنى حضرية على مستوى العالم: حيث يصل مستوى التحضر فيهما إلى 39.6%، و45% على التوالي.

- الدول النامية والنمو الحضري: يشير التقرير الأخير حول المدن في العالم (UN-HABITAT, State of ...,2012) إلى أن 7 من كل 10 من سكان الحضر في العالم يتركز في الدول النامية التي تضم 82% من سكان العالم. ويتوقع التقرير زيادة يومية بحوالي 200.000 نسمة في سكان الحضر في العالم، كما يتوقع أن يحدث 91% من تلك الزيادة في الدول النامية أيضا .

- تفوق مؤشر التنمية البشرية في مدن العالم: حيث يتفوق هذا المؤشر في مدن العالم مقارنة بمتوسط المؤشر على مستوى الدولة، كما يتفوق المؤشر في المدن على غيرها من المناطق الأخرى في الدولة. (UN-HABITAT, State of ...,2012)

جدول رقم(1) "مستويات التحضر في مناطق العالم عام 2011، وتقديرات حتى عام 2050 -%"

السنة					البيان
2050	2030	2011	1970	1950	
57.7	47.7	39.6	23.5	14.4	أفريقيا
64.4	55.5	45.0	23.7	17.5	آسيا
82.2	77.4	72.9	62.8	51.3	أوروبا
86.6	83.4	79.1	57.1	41.4	أمريكا اللاتينية والكاريبي
88.6	85.8	82.2	73.8	63.9	أمريكا الشمالية
73.0	71.4	70.7	71.2	62.4	الأقيانوس
67.2	59.9	52.1	36.6	29.4	العالم %
67.9	62.1	*56.0	38.4	-	الوطن العربي

المصدر : مركب من :

-UN. world Urbanization Prospects-The 2011 Revision(Highlights).New York: UN-Population Division.2012.

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. حالة المدن العربية 2012- تحديات التحول الحضري. 2012. *النسبة المذكورة خاصة بمستوى التحضر في الوطن العربي عام 2010. (راجع جدول رقم2)

2/2 . أبرز ملامح الوضع الحضري العربي / الخليجي الراهن :

بخصوص الحالة الحضرية الراهنة للوطن العربي بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، فإن التقرير الأول عن حالة المدن العربية (برنامج الأمم المتحدة ...، 2012)، يشخص من خلال عدة حقائق أساسية الوضع في عام 2010، على النحو التالي:

أ. مستوى مرتفع من التحضر في الوطن العربي يفوق المتوسط العالمي: حيث يضم الوطن العربي حوالي 357 مليون نسمة، ويبلغ مستوى التحضر 56.0% (جدول رقم 2). وهو مستوى يفوق مستوى التحضر في العالم والبالغ 52.1%، كما يتضح من الجدول رقم (1).

ويتوقع أن يرتفع عدد سكان الوطن العربي إلى 646 مليون نسمة عام 2050، كما يتوقع أن يقطن حوالي 68% منهم في المناطق الحضرية. (جدول رقم 2).

ب. هناك متغيرات متعددة مؤثرة على زيادة النمو الحضري في الوطن العربي : ومن أبرزها النمو الاقتصادي نتيجة العمل في الدول الثرية الأكثر دخلا، وعمليات النزوح الناتجة عن الجفاف والصراعات المختلفة، (عدد اللاجئين في الدول العربية 7.4 مليون لاجئ، والنازحين 9.8 مليون نازح)، وكذلك العمالة الوافدة التي يقطن معظمها في المدن، (حوالي 15 مليون عامل وافد في دول الخليج العربية).

ت. إدراك واسع لأهمية دور المدن العربية : وهو إدراك لدى كل الحكومات العربية على اعتبار أن المدن حاضنة للابتكار، وجاذبة ومحفزة للاستثمارات، ومستودع الوظائف وفرص العمل، وكبح الفقر. كما يمكن الوصول الى الخدمات التعليمية والصحية وغيرها في المدن أفضل من المناطق الريفية. (لاحظ الدور المحوري للمدن في الخبرات العالمية) وتقدم القطاعات الصناعية والخدمية (والتي تتركز غالبا في المدن)، أكثر من 92% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، في حين لا يتجاوز نصيب الزراعة 8% رغم تشغيلها لحوالي 25% من قوة العمل.

ث. دول الخليج الأكثر حضرية عربيا - ودولة الكويت في المرتبة الأولى عربيا : حيث يشير التقرير إلى أن أغلبية سكان دول الخليج البالغ عددهم 39 مليون نسمة يعيشون في مناطق حضرية، ويشكل غير المواطنين حوالي 40% من إجمالي عدد سكان دول الخليج .

ويشير تقرير حديث آخر (UN-HABITAT, State of.....,2012) إلى أن نسبة التحضر تبلغ أقصاها خليجيا وعربيا في دولة الكويت بنسبة 98.4%، تليها دولة قطر 95.8% ومملكة البحرين 88.6%، حسب تقديرات عام 2010 .

ج. تحديات التنمية الحضرية العربية : تمثل البطالة التحدي الأبرز حيث يشكل السكان دون سن 25 سنة حوالي 60% من السكان في حين تتراوح معدلات البطالة عربيا بين 11-35% ، وهي مشكلة ترتبط أيضا بالحراك الشبابي السياسي عربيا.

جدول رقم (2) "مستويات التحضر في الوطن العربي عام 2010، وتقديرات حتى عام 2050 -%"

السنة					البيان
2050	2030	2010	1990	1970	
67.1	60.3	55.6	52.9	46.0	منطقة المشرق : (مصر- العراق- الأردن- لبنان- فلسطين- وسوريا)
82.5	74.3	63.7	52.7	37.8	منطقة المغرب : (الجزائر- تونس- ليبيا - المغرب- وموريتانيا)
82.2	78.0	75.4	79.2	52.7	مجلس التعاون الخليجي : (السعودية- الكويت- الإمارات- قطر- البحرين- وعمان)
54.1	47.2	37.4	26.7	17.2	دول الجنوب : (جزر القمر- جيبوتي- الصومال- السودان- واليمن)
67.9	62.1	56.0	50.2	38.4	إجمالي الوطن العربي - %

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. حالة المدن العربية 2012- تحديات التحول الحضري. 2012.

كما تمثل ندرة المياه، و(تغير المناخ) وانعكاساته تحديات جدية، خاصة في ضوء الانعكاسات السلبية لتغير المناخ على ارتفاع درجات الحرارة، التصحر وتزايد الجفاف وانخفاض هطول الأمطار والأثر السلبي على القطاع الزراعي بوجه عام. كما تقع العديد من المدن والمراكز الحضرية العربية الكبرى في مناطق ساحلية منخفضة سوف تكون معرضة لأخطار شديدة من تداعيات تغير المناخ. ويشير تقرير حديث (Escwa,2010) إلى أن تحديات التنمية الحضرية يمكن إيجازها وتصنيفها في: تحديات سكانية، تحديات اقتصادية ومالية، تحديات اجتماعية، تحديات بيئية وتحديات سياسية ومؤسسية.

3. خبرات عالمية وعربية في مجال التنمية الحضرية :

1/3. خبرات عالمية :

تقدم العديد من التقارير العالمية ذات الصلة، والدراسات المختلفة مجموعة جيدة من الخبرات والدروس المستفادة في مجال التنمية الحضرية في عديد من دول العالم، سواء المتقدمة أو الناهضة أو النامية، والتي يلخصها الجدول رقم (3).

2/3. خبرات عربية :

يوضح الجدول رقم (4) بعض الخبرات العربية الهامة في مجال التنمية الحضرية. وتجدر الإشارة في البداية الى الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي كمنظمات عربية جماعية بخصوص التنمية الحضرية :

أ. جهود جامعة الدول العربية :

تولي جامعة الدول العربية موضوع إنشاء [المرصد الحضري للدول العربية] أهمية كبيرة، وهو ما يقتضي إنشاء شبكة من المراصد الحضرية الوطنية والمحلية بكل دولة عربية. وتحت جامعة الدول العربية ومدنها، بل والجهات المعنية بالتنمية الحضرية على إنتاج المؤشرات الحضرية كأداة أساسية لصناع القرار في رسم السياسات وإعداد الخطط لتحقيق التنمية الحضرية الوطنية والمحلية. (المرصد الحضري، مكة المكرمة، 2012)

ب. جهود مجلس التعاون الخليجي :

حددت لجنة الوزراء المعنية بشئون البلديات أهداف العمل البلدي المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي (الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، 2012)، في محاور هامة تشمل: الربط بين الاستراتيجيات والسياسات العمرانية، توجيه التنمية الثقافية والطبيعية لدول المجلس، حماية التراث الثقافي والطبيعي لدول المجلس التوزيع الجغرافي المتوازن للأنشطة والخدمات والاستثمارات، تقليل التأثيرات البيئية السلبية عبر الاستخدام المستدام، تحسين وسائل الانتقال والحركة والتواصل بأسلوب مستدام، تعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال التخطيط العمراني.

جدول رقم (3) ” بعض الخبرات العالمية لدول متقدمة ونامية في مجال التنمية الحضرية ”

الدولة	بعض مجالات وأشكال الاهتمام بالتنمية الحضرية
الولايات المتحدة الأمريكية	<ul style="list-style-type: none"> - يوجد بالولايات المتحدة وزارة متخصصة للإسكان والتنمية الحضرية. - الاهتمام ببعض المدن الكبرى كمحاور تنموية مثل (مدينة نيويورك) التي تسهم وحدها بحوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة رغم أنها تضم 6.3% فقط من إجمالي السكان. - كما أن 10 مدن أمريكية تنتج وحدها 36% من كافة البضائع والخدمات التي تنتج في الدولة رغم أنها تضم 24% فقط من إجمالي السكان.
اليابان	<ul style="list-style-type: none"> - هناك تجارب رائدة ومبتكرة لمشاركة المجتمع المدني في الإدارة المحلية لبعض المناطق السكنية (في مدينة كوبا - على سبيل المثال) ، فيما يعرف بأنشطة تنمية المجتمع التي تساهم في تنمية وتطوير المناطق الحضرية.
سويسرا	<ul style="list-style-type: none"> - تم تطوير معايير للتنمية الحضرية المستدامة لمدينة (زيورخ - Zurich) التي تعتبر أكبر مدن سويسرا، بمشاركة أجهزة حكومية وأكاديمية متخصصة، وتماشى مع المعايير العالمية. وقد شملت المعايير الأبعاد الرئيسة الثلاثة للتنمية: البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
البرازيل	<ul style="list-style-type: none"> - صدر نظام أساسي للمدن عام 2001 لوضع إطار شمولي لصنع القرار على المستوى المحلي وتعزيز دور البلديات في إعداد وتنفيذ السياسات الحضرية. - تعزز هذا النظام بإنشاء (وزارة للمدن) عام 2003 تعمل مع الولايات والبلديات في مجال البرامج الحضرية. كما تم إنشاء (مجلس للمدن) عام 2004 ليكون بمثابة مجلس استشاري ديموقراطي لدعم خطط التنمية الحضرية.
الصين	<ul style="list-style-type: none"> - ابتكرت (وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية) عام 2006 نظاما مبتكرا لرصد وتقييم أنشطة التخطيط الحضري، وذلك من خلال (مراقبين) يتم إرسالهم إلى المدن لمدة عام واحد. - تبني سياسات حضرية وطنية لعبت دورا جوهريا في تنمية بعض المدن الساحلية بما ساهم في رفع إنتاجيتها ونشر النمو الاقتصادي فيها من خلال التصنيع والحوافز المالية وجذب الاستثمارات وتطوير البنية التحتية.
الهند	<ul style="list-style-type: none"> - يوجد بالهند (وزارة للتنمية الحضرية) ، كوزارة مستقلة منذ عام 2004. - محاكاة بعض التجارب الحضرية العالمية في تطوير محاور أو عناقيد تكنولوجية في بعض المدن أو الأقاليم. وقد نجحت الهند في هذا الخصوص في تنمية (اقليم بنجالور- Bangalore) كمحور للتنمية التكنولوجية خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث تم جذب وتوطين مؤسسات علمية وأكاديمية وقوة عمل راقية، مع ضخ استثمارات حكومية مساندة جيدة.
كينيا	<ul style="list-style-type: none"> أنشأت وزارة الحكومة المحلية صندوقا لتمكين السلطات المحلية من تحسين تقديم الخدمات لمواطنيها في إطار الاستراتيجية الوطنية لتخفيض الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان ذوي الدخل المنخفض. وذلك بمشاركة المجتمع المدني ومنظمات رجال الأعمال.

المصدر : بالإضافة الى مواقع إلكترونية ذات صلة .

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. التقرير العالمي للمستوطنات البشرية-تخطيط المدن المستدامة - توجهات للسياسات العامة . نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. 2009 .

- ريدة الديب وسليمان المهنا. التخطيط من أجل التنمية المستدامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية (مجلد 25 . عدد 1) . 2009.

- UN HABITAT. State of the world's cities 2012/2013-Prosperity of cities. Kenya: UN HABITAT:2012

جدول رقم (4) " بعض الخبرات العربية في مجال التنمية الحضرية "

الدولة	بعض مجالات وأشكال الاهتمام بالتنمية الحضرية
السعودية	- تبنت المملكة إنشاء عدد من المراصد الحضرية في المدن الكبرى مثل : المرصد الحضري لمدينة الرياض، وجدة، والمدينة المنورة، وأبها والطائف وغيرها. وتقوم بإصدار مؤشرات التنمية الحضرية.
البحرين	- بدأ برنامج المؤشرات الحضرية البحريني BUIP في نوفمبر 1999، وحقق العديد من الإنجازات لتطوير مختلف مناطق مملكة البحرين . - الاهتمام بتعزيز التنمية الحضرية المستدامة ، وذلك من خلال توقيع اتفاقية (سبتمبر - 2012) بين وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني وبين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).
الإمارات	- تأسيس (مجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني) عام 2007 ليكون مسئولاً عن مستقبل التنمية العمرانية في أبو ظبي، ومشاريع التطوير العمراني وتعزيز الاستدامة العمرانية. وقد وضع خطة أبو ظبي 2030. - يفتح المجلس آفاقاً للتعاون مع الأجهزة المناظرة في العالم ، ومن بينها توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة إعادة التطوير الحضري في سنغافورا في مايو 2012.
قطر	- تم تأسيس الهيئة العامة للتخطيط والتطوير العمراني عام 2004 للنهوض والارتقاء بمستوى التخطيط العمراني، وتحقيق أعلى معدلات التنمية الحضرية، واقتراح الخطط العمرانية الشاملة.
مصر	- تأسيس [المرصد الحضري المصري] لدعم التنمية الحضرية وخطط التنمية في الدولة، وسيتم تأسيس فروع له في المحافظات المختلفة، كما يشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في تنفيذ عدد من مشروعات التطوير الحضري. - تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في برامج الإسكان الميسور (500,000 وحدة سكنية)، بين عامي 2005-2011.
المغرب	- تتبنى برنامجاً من أفضل البرامج العربية في مجال الإسكان الميسور التكلفة، وقد تمكنت بفضل البرنامج المذكور من تخفيض الأحياء المتدهورة بنسبة 65% بين عامي 1990-2010. وهناك جهود مستمرة لإعادة توطين سكان الأحياء المتدهورة وتطوير المدن الجديدة.

المصدر : بخلاف المواقع الإلكترونية ذات الصلة . (قائمة المصادر)

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. حالة المدن العربية 2012- تحديات التحول الحضري. 2012.

ثانياً : أضواء على الجهود والأدوار الرئيسية لدعم التنمية الحضرية في دولة الكويت:

يلقى القسم الحالي بعض الأضواء على الأدوار الرئيسية ذات العلاقة بالتنمية الحضرية في دولة الكويت، وعلى الأخص دور المخطط الهيكلي للدولة. كما يعرض لجهود بعض المنظمات الإقليمية والدولية في دعم التنمية الحضرية داخل الدولة.

1. الأدوار المحلية الرئيسية المعنية بالتنمية الحضرية، ودور المخطط الهيكلي وخط التنمية :

تلعب بعض الأجهزة الحكومية أدواراً مباشرة، بحكم طبيعة عملها، ذات صلة بالتنمية الحضرية بالإضافة إلى منظمات أخرى تلعب دوراً أقل أهمية، بخلاف منظمات المجتمع المدني.

أ. الأدوار المحلية الرئيسية المعنية بالتنمية الحضرية في دولة الكويت :

هناك العديد من الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية ذات علاقة مباشرة وغير مباشرة بالتنمية الحضرية في دولة الكويت، ومن بينها:

- بلدية الكويت.
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.
- وزارة الأشغال العامة.
- المؤسسة العامة للرعاية السكنية.
- وزارة الكهرباء و الماء.
- معهد الكويت للأبحاث العلمية.
- جامعة الكويت.
- الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.
- المجلس البلدي.

بالإضافة الى ذلك فإن هناك العديد من الجهات المدنية (منظمات وأنشطة المجتمع المدني الكويتي)، وشركات القطاع الخاص، ذات علاقة بالتنمية الحضرية، ومن بينها :

- جمعية المهندسين .
- مركز التطوع الكويتي .
- شركة استدامة الكويت .

ويلقى الجدول التالي (جدول رقم 5) الضوء على بعض اهتمامات وأنشطة الجهات التي سبق الإشارة إليها بخصوص التنمية الحضرية في دولة الكويت .

جدول رقم (5) " بعض اهتمامات وأنشطة الجهات المعنية بالتنمية الحضرية في دولة الكويت "

الإسهام في التنمية الحضرية	الجهة
الجهات والأجهزة الحكومية والأكاديمية	
<p>- قيام البلدية بالإشراف على إعداد ومتابعة تنفيذ المخطط الهيكلي للدولة، وإدراجه كمشروع في خطة التنمية السنوية للدولة 2013/2012.</p> <p>- قيام بلدية الكويت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبالتعاون مع منظمة المدن العربية، بالمشاركة في المؤتمر الدولي الأول حول الإدارة البلدية والتنمية الحضرية المستدامة في المدن العربية في مايو 2012.</p> <p>- مشروعات متنوعة بخطة التنمية السنوية لدعم التنمية الحضرية منها: مشروعات تطوير الأسواق والساحات، تطوير مواقع ردم النفايات ونظم معالجة النفايات والمخلفات، المدن العمالية، المتنزهات الترفيهية والواجهة البحرية.</p>	بلدية الكويت
<p>- يلعب المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أدواراً هامة بخصوص التنمية الحضرية على محورين أساسيين :</p> <p>• لجان المجلس الأعلى للتخطيط ذات الصلة : خاصة : لجنة السكان والتنمية العمرانية، والتي ناقشت خلال الفترة الأخيرة مجموعة من القضايا الحضرية الهامة وأصدرت تقارير بشأن بعضها مثل قضايا (الازدحام المروري، المدن السكنية الجديدة، المشروعات الإنشائية الكبرى، والتركيبة السكانية).</p> <p>• الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط : من خلال خطط التنمية متوسطة الأجل والسنوية، والتي تتضمن سياسات ومشروعات تدعم التنمية الحضرية في الدولة بصورة مباشرة وغير مباشرة. (راجع البند - ت)</p>	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
<p>- مشروعات متعددة بخطة التنمية 2013/2012 لدعم التنمية الحضرية، من بينها: مشروعات الطرق السريعة والإقليمية والدائرية بالدولة، مشروعات الصرف الصحي، مشروعات تطوير الموانئ والمطار، مشروعات تطوير جزيرتي بوبيان وفيلكا، إضافة للمشروعات الثقافية المتعددة ومنها دار الأوبرا الجديدة.</p>	وزارة الأشغال العامة
<p>- مشروعات متعددة لدعم التنمية الحضرية بخطة التنمية 2013/2012 أبرزها المدن السكنية: المطلاع، الخيران، سعد العبد الله ، جابر الأحمد وصباح الأحمد. وتطوير موقع السكراب، بالإضافة إلى توفير الأراضي الصالحة والخالية من العوائق لتنفيذ المشروعات السكنية.</p>	المؤسسة العامة للرعاية السكنية
<p>- تنفيذ عديد من المشروعات المدرجة بخطة التنمية السنوية 2013/2012 لتحسين المنطقة الحضرية منها: تنفيذ وصيانة حدائق عامة ومتنزهات بالمناطق السكنية الجديدة، وتنفيذ منتزه المدينة ومصدات رياح، وغيرها .</p>	الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية
<p>- جهود وأنشطة متعددة في مجالات: تنمية الصحراء والتنمية الحضرية، والإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة والسائلة.</p>	معهد الكويت للأبحاث العلمية

منظمات وجمعيات المجتمع المدني

جمعية المهندسين الكويتية

- المشاركة في أنشطة اللجنة الفنية لتحديث المواصفات الكويتية ولجنة المباني ذات الطابع الخاص في الدولة.
- الرد على استفسارات المواطنين المتعلقة بأعمال البناء في مختلف التخصصات.
- رئاسة وتنفيذ المشروع الوطني لترشيد الطاقة.

القطاع الخاص الكويتي

مشروعات لشركة (إيكويت) - لدعم الاستدامة البيئية

- مشروع استخلاص غاز ثاني أكسيد الكربون، سيصل إلى صفر تلوث وهو الأول على مستوى الكويت حيث سيساهم المشروع بتحقيق نقلة نوعية بتعامل الشركة مع الجانب البيئي.
- توقيع اتفاقية الأولى من نوعها في دولة الكويت للاستخلاص وإعادة استخدام انبعاث غازات ثاني أكسيد الكربون في عام 2008 مما سيساهم بتقليل انبعاثات الكربون.
- مشروع ترشيد وإعادة استخدام مياه المصانع حيث قامت الشركة بإقامة مشروع ترشيد وإعادة استخدام مياه المصانع، وهي تقوم كل عام بإعادة استخدام 245 مليون جالون من الماء .

مشروعات لشركة استدامة الكويتية القابضة .

- تتبنى الشركة مفاهيم الاستثمار البيئي المستدام داخل الدولة في مجالات الطاقة البديلة وإعادة التدوير والحلول البيئية، وقد وقعت عقدا مع (شركة العقارات المتحدة- الكويت) لتقديم الحلول البيئية المتطورة لتجميع ونقل وإعادة تدوير النفايات الورقية والبلاستيك والنفايات المكتبية من 5 مواقع.

المصدر : مصادر متفرقة ، بخلاف مصدر رئيس هو :

-مجلس الوزراء .الخطة السنوية الثالثة .الكويت :الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية .أبريل 2012.

-الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (أمانة استشراف المستقبل والمتابعة) . الاقتصاد الأخضر - سلسلة أوراق مفاهيمية. غير منشورة . 2012.

ب. دور المخطط الهيكلي لدولة الكويت في دعم التنمية الحضرية :

يهدف المخطط الهيكلي إلى وضع الإطار العام والشامل للتطور العمراني المستقبلي بالدولة وفقا للمستويات التخطيطية الرئيسية (مستوي الدولة ومستوى المنطقة الحضرية ومستوى المدينة) وعادة ما يتم وضع أهداف المخططات الهيكلية لمدة زمنية تتراوح ما بين 20 إلى 30 سنة ونتيجة للمتغيرات التي قد تحدث على الساحة الدولية أو المحلية خلال هذه المدة الزمنية فإن الأهداف العامة للمخطط قد يحدث لها حيود عن المسار الأصلي، ولهذا يتم بصفة دورية عمل مراجعة للمخطط الهيكلي (غالبا ما تكون كل خمس سنوات) لتعديل مساره وكذلك الأهداف الأساسية الموضوعية في ضوء المستجدات والمتغيرات.

وتتولى إدارة خاصة ببلدية الكويت (إدارة المخطط الهيكلي) عمليات إعداد ومتابعة الدراسات والمخطط الهيكلية للدولة على أسس علمية وتخطيطية لمختلف المناطق

الحضرية، ووضع المعايير التخطيطية والعمرانية، وإعداد الدراسات الخاصة بالنواحي الجمالية، والمحافظة على الطابع التقليدي للتراث الكويتي. (بلدية الكويت، 2011)

هذا وتعتبر دولة الكويت من أوائل الدول بمنطقة الشرق الأوسط التي اهتمت بعمل مخطط هيكلي للدولة، حيث بدأت منذ أكثر من خمسين عاما في الإعداد لأول مخطط هيكلي وذلك في عام 1952م، ويوضح الجدول التالي (جدول رقم 6)، تطور الاهتمام بالمخطط الهيكلي في دولة الكويت خلال العقود الستة الماضية .

جدول رقم (6) " التطور التاريخي للاهتمام بالمخطط الهيكلي في دولة الكويت "

السنة	التطورات ذات الصلة بالمخططات الهيكلية لدولة الكويت
1952	- تم تكليف مكتب عالمي في أبريل 1951 لبدء إعداد المخطط الهيكلي الأول لدولة الكويت، والذي غطى مدينة الكويت (داخل السور)، وامتد خارج السور أيضا للمناطق المجاورة. - غطى المخطط الهيكلي الأول جميع الاستعمالات : سكنية وصناعية وتجارية وإدارية وخدمية ومرافق عامة وترفيهية . - وضع المخطط الأساس للطرق الدائرية والشعاعية، كما أدخل نظام الضواحي السكنية ومراكزها.
1970	- كلفت بلدية الكويت مكتبا استشاريا عالميا (Colin Buchanan) لعمل المخطط الهيكلي الثاني للدولة. - قدر المخطط الهيكلي الجديد أن تصل الطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية إلى 2 مليون نسمة بحلول 2000 م، وقد ركز على ضرورة إعادة تقييم ورفع كفاءة شبكات الطرف وتشجيع السكن في التجمعات العمرانية الجديدة.
1977	- تم عمل المراجعة الأولى للمخطط الهيكلي الثاني، والتي أوصت بعمل مدينتين جديدتين في كل من الصبية والخيران، وذلك لجذب الزيادة السكانية المتوقعة والتي قدرت بحوالي 2.5 مليون نسمة بحلول عام 2005، وبحيث تستوعب المنطقة الحضرية الأساسية حوالي 1.25 مليون نسمة، والمتبقي في المدن الجديدة.
1983	- تم عمل المراجعة الثانية للمخطط الهيكلي الثاني، ولم تشمل في توصيتها على تنمية المناطق الصناعية والمراكز التجارية بالرغم من اعتبارها من المشاكل الأساسية للمناطق الحضرية.

1997/1990

- كلفت بلدية الكويت مكتب استشاريا محليا، وآخر عالميا لعمل **المخطط الهيكلي الثالث للدولة (KMP3)**.
- توقف العمل بهذا المخطط نتيجة للغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت، ثم تجدد مرة أخرى بعد التحرير في عام 1992 م وانتهى العمل به عام 1997.
- قدر المخطط الهيكلي الثالث أن يصل إجمالي عدد السكان المتوقع بالدولة الى حوالي 3.8 مليون نسمة عام 2015، وأن تبلغ الطاقة الاستيعابية المستقبلية للمنطقة الحضرية حوالي 2.3 مليون نسمة.
- أوصى المخطط الهيكلي الجديد بتوزيع الزيادة السكانية المتوقعة (1.5 مليون نسمة) على المدن الجديدة (الصبية والخيران) بالإضافة إلى مجموعة من المدن التوابع المقترحة.

2003

- تكليف أحد المكاتب الاستشارية المحلية بالتعاون مع مكتب استشاري عالمي بمراجعة المخطط الهيكلي الثالث.
- شملت المراجعة تحديث كافة المجالات والقطاعات، وكذلك عمل مخطط هيكلي حتى عام 2030، حيث تم وضع الأهداف والاستراتيجيات والسياسات التي يجب أن تشكل القاعدة الأساسية للنمو العمراني والتي تعود إليها كافة الوزارات والهيئات المعنية عند اتخاذها للقرارات.
- تضمنت المرحلة الأولى للمخطط : جمع وتحليل المعلومات، وتنفيذ المسوحات الميدانية، ومراجعة المخططين الهيكليين الثاني والثالث .
- تضمنت المرحلة الثانية من المخطط : إعداد 9 دراسات تخطيطية أبرزها حول السكان والعمالة، البيئة الطبيعية والموارد، استخدامات الأراضي، وغيرها .
- تضمنت المرحلة الثالثة من المخطط : إعداد المخططات الهيكلية وفق ثلاثة مستويات تخطيطية هي : استراتيجية الخطة القومية الطبيعية، والخطة الهيكلية التنفيذية للمنطقة الحضرية، ثم الخطة التنفيذية الهيكلية لمدينة الكويت العاصمة .

الوقت الراهن

- تقوم (إدارة المخطط الهيكلي) في بلدية الكويت حاليا بتبني عدة مشروعات جارية ذات صلة بالمخطط الهيكلي للدولة، من بينها : المخططات المحلية للمنطقة الجنوبية والشمالية ومناطق أخرى في الدولة. بالإضافة إلى الخطة العمرانية لمدينة الكويت 2030، المرصد الحضري لدولة الكويت، ومراجعة وتحديث المخطط الهيكلي الحالي، وتطوير نظم المعلومات الجغرافية، دراسة وتخطيط شبكات النقل، المنطقة الإقليمية الثانية، منطقة الشويخ الخدمية، المنطقة الإقليمية الأولى، شبكات الطرق والمرور بمنطقة السالمية.

المصدر : الجدول مركب بمعرفة الفريق البحثي اعتمادا على معلومات من موقع بلدية الكويت ، بالإضافة الى :
- بلدية الكويت .(إدارة المخطط الهيكلي) .مشاريع إدارة المخطط الهيكلي. الكويت:البلدية. 2011 .

ت. دور خطط التنمية متوسطة وقصيرة الأجل في دعم التنمية الحضرية :

هناك ملاحظتين بخصوص اهتمام خطط التنمية متوسطة الأجل والسنوية بدعم التنمية الحضرية في دولة الكويت :

- الملاحظة الأولى : لم تتضمن الخطة الإنمائية متوسطة الأجل 2011/2010 - 2014/2013

سياسات بعينها مخصصة للتنمية الحضرية، وهو الأمر الذي يجب تداركه من جانب المخطط في الخطة الإنمائية الثانية 2015/2014 - 2019/2018 الجاري الإعداد لها حالياً.

وفي المقابل فإن الخطة الإنمائية المذكورة تضمنت 10 سياسات خاصة بالرعاية السكنية يدعم بعضها بصورة مباشرة وغير مباشرة التنمية الحضرية في الدولة مثل سياسات: بناء المدن الجديدة، توفير الأراضي اللازمة للمشروعات السكنية، وتوسيع دور القطاع الخاص في تمويل مشروعات الرعاية السكنية، وغيرها.(الأمانة العامة للمجلس الأعلى...،2010)

- الملاحظة الثانية : تتضمن خطط التنمية السنوية عشرات من المشروعات تدعم بصورة

مباشرة وغير مباشرة جوانب التنمية الحضرية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدولة. وعلى سبيل المثال فإن خطة التنمية السنوية الجارية 2013/2012 تتضمن 1236 مشروعاً، من بينها أكثر من 60 مشروعاً تنموياً قائداً يدعم جوانب حضرية هامة مثل: مشروعات البنية التحتية من طرق وجسور ومرافق نقل ومواصلات واتصالات ومحطات طاقة. كذلك مشروعات اقتصادية هامة مثل المشروعات النفطية، ومشروعات اجتماعية مثل: مشروعات التعليم والصحة والرعاية والتنمية الاجتماعية .

2. أدوار المنظمات العالمية والإقليمية في دعم التنمية الحضرية بدولة الكويت :

تلعب بعض المنظمات الدولية والإقليمية أدواراً هامة في دعم التنمية الحضرية في دولة الكويت، وهى الأدوار التي يسلط الجدول التالي رقم (7)، بعض الأضواء عليها.

جدول رقم (7) "جهود بعض المنظمات الدولية والإقليمية في دعم التنمية الحضرية في دولة الكويت"

الإسهام في التنمية الحضرية في دولة الكويت	الجهة
<ul style="list-style-type: none"> - عقد المؤتمر الدولي الأول للإدارة البلدية والتنمية الحضرية المستدامة بدولة الكويت 7-9 مايو 2012 . - عمل الدراسات الميدانية لحصر مشاكل المدن العربية على مدار عامين من خلال [مكتب الكويت] لإعداد أول تقرير عن حالة المدن العربية، ورفعته إلى حضرة راعي المؤتمر صاحب السمو أمير الكويت. - عقد لقاء بين المدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية وسفير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالكويت (يوليو 2012) لبحث التعاون المشترك بين المؤسسة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وتبادل الخبرات في المجالات الإسكانية المختلفة والتطور في نظم الأعمار والتشييد والإسكان. - التعاون مع بلدية الكويت في تنفيذ مشروعات تطوير مدينة الكويت وجعلها مدينة نموذجية، وبمشاركة منظمة المدن العربية. 	<p>برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية</p> <p>UN-HABITAT</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تقديم البرنامج للدعم الاستشاري والمساعدة في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرور وقطاع النقل بدولة الكويت التي وافق عليها مجلس الوزراء في أكتوبر عام 2010، بالتعاون مع وزارات الداخلية والأشغال العامة. وتركز الاستراتيجية على إنشاء هيئة عامة للنقل، وضع خطة لتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية، وإعادة هيكلة إدارة المرور، وتطوير نظام المعلومات المرورية وخريطة حوادث الطرق. 	<p>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p> <p>UNDP</p>
<ul style="list-style-type: none"> - المنظمة شريك أساسي في تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين دولة المقر (الكويت)، وبين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الموقعة في عام 2004. - المشاركة في إعداد التقرير الأول عن حالة المدن العربية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - مايو 2012. 	<p>منظمة المدن العربية</p> <p>ATO</p>
<ul style="list-style-type: none"> - عقد اجتماع خبراء حول الإدارة الحضرية والأهداف الإنمائية للألفية بدولة الكويت (ديسمبر 2007) بمشاركة بلدية الكويت ومنظمة المدن العربية. - المشاركة الاستشارية والفنية في إعداد الاستراتيجية البيئية لدولة الكويت لتعزيز التنمية المستدامة -2002-2006. 	<p>الإسكوا</p> <p>ESCWA</p>

المصدر : مركب بمعرفة الفريق البحثي من مواقع الجهات على الشبكة الدولية للمعلومات -انترنت.(راجع المواقع بقائمة المصادر)

قائمة المصادر

أولا : مصادر عربية :

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. المؤتمر الدولي الأول لإدارة البلدية والتنمية الحضرية المستدامة في المدن العربية. دولة الكويت : 7-9 مايو 2012.
- ويكيبيديا . التخطيط الحضري . أغسطس 2011.
- بولعشب حكيمة. مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية. رسالة ماجستير بجامعة منتوري قسنطينة . الجزائر:2007.
- ريدة الديق وسليمان المهنا. التخطيط من أجل التنمية المستدامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية (مجلد 25 . عدد 1) .2009.
- الأمم المتحدة .التقييم وإعادة الأعمار في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية والاصطناعية. نيروبي : برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. 2005.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. التقرير العالمي للمستوطنات البشرية-تخطيط المدن المستدامة - توجهات للسياسات العامة . نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.2009
- صبوح خير. التخطيط الإقليمي . دمشق : موقع الموسوعة العربية.2012.
- المرصد الحضري لمدينة الرياض . المرصد الحضري . موقع المرصد على الشبكة الدولية للمعلومات .2012.(راجع المواقع الإلكترونية - البند ثالثا)
- المعهد العربي لإنماء المدن .مفهوم المراصد الحضرية .الرياض : موقع المعهد على الشبكة الدولية للمعلومات . 2012 .
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. استراتيجيات التنمية الحضرية واستراتيجية المأوى لمساعدة الفقراء . نيروبي : برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. 2002.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. حالة المدن العربية 2012- تحديات التحول الحضري..2012.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. العمل البلدي المشترك. الرياض :موقع الأمانة الإلكترونية. نوفمبر 2012.
- مجلس الوزراء. الخطة السنوية الثالثة للعام 2013/2012. دولة الكويت: الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. أبريل 2012.
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (أمانة استشراف المستقبل والمتابعة) . الاقتصاد الأخضر - سلسلة أوراق مفاهيمية. (غير منشورة) .أكتوبر 2012.
- بلدية الكويت .(إدارة المخطط الهيكلي) .مشاريع إدارة المخطط الهيكلي. الكويت:البلدية. 2011 .
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية .الخطة الإنمائية متوسطة الأجل 2011/2010-2013/2014.فبراير 2010.

ثانياً : مصادر أجنبية :

- UN HABITAT. State of the world's cities 2012/2013-Prosperity of cities. Kenya: UN HABITAT:2012.
- ESCWA .Bridging the urban divide in the ESCWA region: Towards inclusive cities. Beirut: Expert meeting.Nov.2010.
- UN HABITAT. Population, Urbanization and Quality of life. Kenya: UN HABITAT:1994.
- _____ . Our Urban Change. Kenya: UN HABITAT:2012.
- _____ . Urban Planning for city leaders. Kenya: UN HABITAT:2012.
- OECD.OECD Regional Outlook 2011-Rebuilding Resilient Regions for Stronger Economies .France: OECD.2011.
- UN. world Urbanization Prospects-The 2011 Revision(Highlights).New York: UN-Population Division.2012.
- UN-HABITAT. State of the Arab Cities report 2012-Expert Group Meeting.(Beirut).Kuwait : UN-HABITAT Office for Arab World.2010.

ثالثاً : مواقع الكترونية ذات صلة :

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - <http://www.unhabitat.org>
- موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD - www.oecd.org/regiona
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا / الإسكوا - www.escwa.un.org
- منظمة المدن العربية- www.ato.net
- المعهد العربي لإنماء المدن - www.araburban.org
- موقع الموسوعة العربية - www.arab-ency.com
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - www.gcc-sg.org
- المرصد الحضري لمدينة الرياض - www.arriyadh.com
- المرصد الحضري لمكة المكرمة - www.holymakkah.gov.sa
- بلدية الكويت - www.baladia.gov.kw
- جمعية المهندسين الكويتية - www.kse.org